

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة من البعثة الدائمة للنمسا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة تحيل بها الموجز المقدم من رئيس مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود، في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فيينا

تهدي البعثة الدائمة للنمسا الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة تحياتها، وتتشفرف بأن تحيل طيه الموجز المقدم من رئيس مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقود في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فيينا. وترجو النمسا إصدار هذه الوثيقة كوثيقة رسمية من وثائق دورة عام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-00918 040215 050215



* 1 5 0 0 9 1 8 *

مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية

٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

تقرير وموجز عن نتائج المؤتمر مقدمان على مسؤولية النمسا وحدها

١ - عقد مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتناول العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال، بما فيها الآثار على صحة الإنسان والبيئة والزراعة والأمن الغذائي والهجرة والاقتصاد، كما تناول مخاطر واحتمال الاستخدام المأذون به أو غير المأذون به للأسلحة النووية، والقدرات الدولية على الاستجابة، والإطار المعياري الواجب تطبيقه.

٢ - وشاركت في المؤتمر وفود تمثل ١٥٨ دولة، والأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.

٣ - ونقل كل من الأمين العام للأمم المتحدة والبابا فرانسيس رسائل إلى المؤتمر. وألقى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر كلمة أمام المشاركين. وشارك أيضاً في المؤتمر الهياكوشا، وهم الناجون من التفجيرات النووية التي وقعت في مدينتي هيروشيما وناغازاكي، وضحايا آثار التجارب النووية، وقدموا شهاداتهم وتحدثوا عن تجاربهم. وتجلت في حضورهم ومساهماتهم أمثلة على المعاناة التي لا توصف والتي عاشها المدنيون العاديون بسبب الأسلحة النووية.

٤ - واستند مؤتمر فيينا إلى المناقشات القائمة على الحقائق التي دارت خلال المؤتمرين الأول والثاني المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقودين على التوالي في أوسلو ونياريت، وساهم في تعميق فهم العواقب والمخاطر الفعلية التي تنطوي عليها الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، أكدت هذه المناقشات التحديات الهائلة الماثلة أمام الاستجابة الإنسانية في حال وقوع تفجيرات للأسلحة النووية في المناطق المأهولة بالسكان. وقدم المؤتمر أيضاً "نظرة عامة" عن المعايير الدولية وعن أثر الأسلحة النووية على الحالة الإنسانية. وتشمل الاستنتاجات الأساسية المنبثقة عن الجلسات الموضوعية للمؤتمر ما يلي:

(أ) أن أثر انفجار سلاح نووي، بغض النظر عن سبب الانفجار، سيتجاوز الحدود الوطنية، وقد يخلق عواقب على الصعيد الإقليمي بل والعالمي تتسبب في الدمار والموت والتشريد وتلحق ضرراً عميقاً وطويل الأمد بالبيئة، والمناخ، وصحة الإنسان ورفاهه، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنظام الاجتماعي، بل وتهدد بقاء الجنس البشري؛

(ب) أن نطاق العواقب الإنسانية الناجمة عن انفجار سلاح نووي وحجمها وعلاقات الترابط بينها هي أمور كارثية وأكثر تعقيداً مما يتصور الجميع. ويمكن لهذه العواقب أن تكون واسعة النطاق وغير قابلة للزوال؛

(ج) أن استخدام الأسلحة النووية واختبارها أظهر آثارها المدمرة على الفور وعلى الأمدن المتوسط والطويل، إذ خلفت التجارب النووية في عدة أنحاء من العالم إرثاً بائساً من العواقب الصحية والبيئية الخطيرة. ويؤثر التلوث الإشعاعي الآتي من هذه التجارب تأثيراً كبيراً في النساء والأطفال. فقد لوّثت هذه التجارب الإمدادات الغذائية وما زالت بارزة في الغلاف الجوي حتى الآن؛

(د) أنه طالما وُجدت الأسلحة النووية، تظل هناك إمكانية تفجير سلاح نووي. وحتى إذا اعتبر الاحتمال ضعيفاً، فإن الخطر غير مقبول، بالنظر إلى العواقب الكارثية التي ينطوي عليها انفجار سلاح نووي. ومن الجلي أن هناك مخاطر الاستخدام العارض أو الخاطيء أو غير المأذون به أو المتعمد للأسلحة النووية، وذلك بسبب إمكانية تعرض شبكات القيادة والسيطرة النووية لخطأ بشري ولهجمات إلكترونية، وإبقاء الترسانات النووية في مستويات عالية من التأهب، والنشر الأمامي لهذه الأسلحة وتحديثها. وتزداد هذه المخاطر مع مرور الوقت. وتظل هناك أخطار حصول جهات فاعلة من غير الدول، لا سيما الجماعات الإرهابية، على الأسلحة النووية والمواد المتصلة بها؛

(هـ) أن هناك العديد من الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية في ظل الصراعات والتوترات الدولية، وعلى خلفية المذاهب الأمنية الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وبما أن الردع النووي يستتبع الاستعداد للحرب النووية، فإن خطر استخدام الأسلحة النووية حقيقي. ويجب أن تُغتَنَم الآن الفرص المتاحة للحد من الخطر، من قبيل إلغاء حالة التأهب والحد من دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية. وحصر دور الأسلحة النووية في الردع لا يقضي إمكانية استخدامها، ولا يتصدى للمخاطر الناجمة عن الاستخدام العارض لهذه الأسلحة. والضمانة الوحيدة ضد خطر انفجار سلاح نووي هي الإزالة التامة للأسلحة النووية؛

(و) أنه لا يمكن لأي دولة أو هيئة دولية أن تتصدى بطريقة ملائمة لحالة الطوارئ الإنسانية العاجلة أو العواقب الطويلة الأمد الناجمة عن انفجار سلاح نووي في منطقة مأهولة بالسكان، ولا أن توفر القدر الكافي من المساعدة للمتضررين. فمن غير المرجح وجود هذه القدرة في أي وقت كان. ومع ذلك، قد يكون التأهب المنسق مفيداً في التخفيف من الآثار، بما فيها أثار حدث إرهابي يشمل تفجير جهاز نووي مرتجل. وأكّدت حتمية الخطر باعتباره الضمانة الوحيدة لمنع العواقب الإنسانية التي تنجم عن استخدام الأسلحة النووية؛

(ز) أنه بالنظر إلى الأسلحة النووية من عدد من الزوايا القانونية المختلفة، من الواضح أنه لا توجد قاعدة قانونية جامعة تحظر بشكل شامل امتلاك هذه الأسلحة ونقلها وإنتاجها واستخدامها. ولا يزال القانون البيئي الدولي قابلاً للتطبيق في النزاعات المسلحة ويمكن

أن ينطبق على الأسلحة النووية، على الرغم من أنه لا ينظم هذه الأسلحة بالتحديد. وبالمثل، قد تغطي اللوائح الصحية الدولية آثار الأسلحة النووية. وتثير الأدلة الجديدة التي ظهرت في السنتين الماضيتين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية مزيداً من الشكوك حول ما إذا كان من الممكن في أي وقت استخدام هذه الأسلحة وفقاً للقانون الإنساني الدولي. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى التعذيب، الذي يقهر الإنسانية والذي بات الآن أمراً يرفضه الجميع، فإن المعاناة التي تسببها الأسلحة النووية ليست مسألة قانونية فحسب، بل مسألة تتطلب تقييماً أخلاقياً؛

(ح) أن العواقب الكارثية لحادث انفجار سلاح نووي والمخاطر المرتبطة بمجرد وجود هذه الأسلحة تثير أسئلة أخلاقية ومعنوية عميقة على مستوى يتجاوز نطاق المناقشات والتفسيرات القانونية.

الآراء العامة وتدابير السياسة العامة

٥- لقد أشار ممثلو الدول، والمنظمات الدولية، وكيانات الأمم المتحدة، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمجتمع المدني إلى قلقهم العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. ورحبوا بعقد مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للشهادات التي أدلى بها الناجون من حوادث استخدام الأسلحة النووية وتجربتها، لأغراض منها تثقيف الشباب وإذكاء وعيهم. وأعرب العديد من المندوبين عن القلق إزاء محدودية التقدم المحرز في نزع السلاح النووي وأكدوا الرأي القائل بأنه من الآن ينبغي عدم تجاهل الاعتبارات الإنسانية بل وضعها في صميم جميع المداولات المتعلقة بنزع السلاح النووي. ورحبوا بالمشاركة الواسعة النطاق، بما فيها مشاركة عدة دول حائزة للأسلحة نووية. ورأوا أيضاً أن من شأن المناقشات أن تساهم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعهدات السابقة، وفي الخروج بنتائج هادفة من مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تمضي قدماً بجهود نزع السلاح النووي. وفضلاً عن ذلك، أكدوا من جديد أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها عنصراً جوهرياً في النظام الدولي لنزع السلاح النووي ومنع انتشاره.

٦- وأعرب العديد من الوفود عن قلقهم لأن المذاهب العسكرية في عدة دول ما زالت تقدم أسباباً منطقية لاستخدام الأسلحة النووية وتنص على خطط تنفيذية لهذا الاستخدام.

٧- وأشار العديد من الوفود إلى أن الخطاب المتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية أظهر أن الأسلحة النووية تطرح خطراً غير مقبول، وأن هذا الخطر أكبر مما يتصور الجميع وأنه يزداد باستمرار مع مرور الوقت. وتبقى حماية المدنيين واجباً أساسياً من واجبات الدول وتتطلب عناية خاصة منها. وأكد العديد من الوفود أنه من أجل بقاء البشرية نفسها يجب ألا تستخدم أبداً الأسلحة النووية مرة أخرى، أي كانت الظروف.

- ٨- ورأى العديد من الوفود أن وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها وما يترتب عنهما من عواقب غير مقبولة هي أمور تثير مسائل معنوية وأخلاقية عميقة.
- ٩- وفي ضوء تحديات التنمية المستدامة، أعرب عن القلق إزاء تحويل الأموال لأغراض تتعلق بالأسلحة النووية.
- ١٠- ورأى العديد من الوفود أن الفهم المتزايد للخطر الذي تشكله الأسلحة النووية، بما في ذلك احتمال استخدامها والعواقب الإنسانية المدمرة المترتبة عن استخدامها، يبرز الحاجة الماسة إلى أن تواصل جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.
- ١١- وأعربت الدول عن آراء مختلفة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالمضي قدماً بمجدول أعمال نزع السلاح النووي. ونوقشت مجموعة من النهج الجماعية الملزمة قانوناً الرامية إلى تحقيق تقدم في اتجاه عالم خال من الأسلحة النووية. وأكد العديد من الوفود مجدداً أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الطريقة الأكثر فعالية لمنع استخدام هذه الأسلحة.
- ١٢- وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للمساهمة المهمة التي قدمها المجتمع المدني والباحثون في جميع الجوانب المتعلقة بالمضي قدماً في نزع السلاح النووي ومنع انتشاره وتخليص العالم من الأسلحة النووية. وسلطت وفود عديدة الضوء على ضرورة الأخذ بنهج شامل ومتعدد الأطراف من أجل تحقيق هذا الهدف.
- ١٣- وأكد السواد الأعظم من الوفود أن السعي إلى إزالة الأسلحة النووية بشكل نهائي ينبغي أن يجري في إطار قانوني متفق عليه، بما يشمل وضع اتفاقية للأسلحة النووية.
- ١٤- وذهب عدد من الوفود إلى القول بأن الأخذ بنهج تدريجي هو أفضل السبل الفعالة والعملية لتحقيق نزع السلاح النووي، وأشاروا على وجه الخصوص إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإلى وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وأشارت هذه الوفود أيضاً إلى ضرورة أخذ البيئة الأمنية العالمية بعين الاعتبار في المناقشات المتعلقة بالأسلحة النووية وبنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، أيدت فكرة لبنات بناء أحادية وثنائية وجماعية ومتعددة الأطراف مختلفة من الضروري ومن الممكن أن توضع في الأمد القريب حتى الأمد المتوسط دعماً لعالم دون أسلحة نووية.
- ١٥- وشدد العديد من الوفود على ضرورة توفير الأمن للجميع وأكدوا أن السبيل الوحيد لضمان هذا الأمن هو الإزالة التامة للأسلحة النووية وحظرها. وأعربت هذه الوفود عن تأييدها للتفاوض على صك قانوني جديد يحظر الأسلحة النووية ويشكل تدبيراً فعالاً في اتجاه نزع السلاح النووي، على النحو الذي تقتضيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- ١٦- واعترّف بأن واجب مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، كما هو مبين في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقع على عاتق كل دولة طرف، وبأن هناك خطوات عملية يمكن للدول أن تتخذها الآن من أجل مواصلة اتخاذ تلك التدابير بحسن نية.

١٧- ورأى عدد من الوفود أن عدم القدرة على إحراز تقدم بشأن أي خطوة بعينها ليس سبباً لعدم مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير أخرى فعالة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وقد اتخذت خطوات من هذا القبيل على نحو فعال جداً في سياقات إقليمية فيما مضى، مثلما تدل على ذلك المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

١٨- وكان المشاركون في مؤتمر فيينا يدركون أن عام ٢٠١٥ يصادف الذكرى السبعين لاستخدام الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي، وأن الدعوات إلى نزع السلاح النووي في هذا السياق واضحة ومؤثرة. ورأت هذه الوفود أن من المهم استمرار الشراكات بين الدول، والحركة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات الدولية، والبرلمانيين، والمجتمع المدني بهدف ترجمة الشواغل الواسعة النطاق بشأن المخاطر والعواقب المرتبطة بالأسلحة النووية إلى خطوات متسقة من أجل تخليص العالم من هذه الأسلحة.

١٩- وتتوقع الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن يقيّم المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في عام ٢٠١٥، جميع التطورات ذات الصلة، بما في ذلك نتائج المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وأن يحدد الخطوات التالية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.